"التقرير التقييمي حول

الإنتخابات البرلمانية اللبنانية"

لبنان – أيار/مايو 2022

جميع الحقوق محفوظة © 2018 الشبكة العربية لديمقراطية الإنتخابات
لا يجوز استخدام أي من محتوى هذا التقرير كلياً أو جزئياً، في أي شكل وبأي وسيلة، بما في ذلك النسخ والتوزيع والنقل والتعديل، دون الحصول على إذن خطي مسبق.

السوديكو، شارع بترو طراد، بناية سوديكو 7، الطابق الخامس، بيروت - لبنان
هاتف 713 333 1 961+ **فاكس** 714 333 1 961+ **جوّال** 371 311 71 961+ **بريد الكتروني** info@arabnde.org

الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

التقرير التقييمي الأولي حول الانتخابات البرلمانية اللبنانية

لبنان- أيار/مايو 2022

تألفت البعثة من

- جمعية الشفافية - الكويت
- جمعية مراقبون – تونس
- منظمة تموز للتنمية الاجتماعية - العراق
- مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات – فلسطين
- نظرة للدراسات النسوية – مصر
- ملتقى النساء في السياسة بالمنطقة العربية (متمثلاً بخبيرات من مصر والعراق)
- شبكة البرلمانيات العرب
- خبراء مستقلين من لبنان

اللقاءات التي قام بها الوفد

- المراقبون المحليون: الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات
- المراقبون الدوليون: البعثة الأوروبية والمعهد الديمقراطي الوطني (NDI)
- الأحزاب السياسية: المرشح إبراهيم منيمنة، المرشح علي مراد، الحزب التقدمي الإشتراكي، القوات اللبنانية
- القوائم المستقلة: "بيروت التغيير" – "معاً نحو التغيير"

تقديم عام

تأسست الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات - اندي - عام 2009 وتضم 16 منظمة غير حكومية من 13 دولة عربية. تهتم هذه المنظمات بالقضايا والإشكاليات المحيطة بالعمليات الانتخابية في المنطقة العربية، بدءاً من دراسة وتحليل البيئة التشريعية والقانونية التي تجري في ظلها الإنتخابات، مروراً بدراسة وتحليل المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي المرافق لها والذي يشكل العامل الأساسي والمحدد لأي عملية إنتخابية، وكذلك تقديم الرؤى والأفكار لتطوير ديمقراطية الإنتخابات، وصولاً إلى متابعة المراحل المختلفة للعمليات الانتخابية وتقديم رؤية تقييمية ونقدية لها على أساس المعايير الدولية المتوافق عليها لحرية ونزاهة وشفافية الإنتخابات.

في هذا السياق، واكبت الشبكة العربية لديمقراطية الإنتخابات، بمساعدة الشريك المحلي لها في الجمهورية اللبنانية " الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات – لادي - الإنتخابات النيابية التي جرت في الخامس عشر من أيار/ مايو 2022، وتقدم الشبكة

اليوم تقريرها عن الانتخابات متضمنا ملاحظات عن العملية الانتخابية مرفقاً بتوصيات تراها الشبكة ضرورية لتحسين العملية الانتخابية وتعزيز الشفافية والقيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

كما تتوجه الشبكة بالشكر إلى وزارة الداخلية والبلديات وهيئة الإشراف على الإنتخابات وكل الجهات المعنية الذين أبدوا أقصى درجات التعاون والإيجابية لتسهيل عمل الشبكة والفريق الذي ساهم في تقييم العملية الانتخابية.

مقدمة

هذا التقرير التقييمي الذي تطرحه الشبكة مبني على مرحلتين من الرصد: المرحلة الأولى هي فترة ما قبل يوم الانتخاب؛ حيث عكف فريق الخبراء على دراسة وتحليل المناخ السياسية العام في لبنان وأجرى مقابلات مع عدد من ممثلي المجتمع المدني في لبنان والتقى ممثلي عدد من الأحزاب اللبنانية المختلفة والتيارات المستقلة المشاركة وغير المشاركة في السلطة، للاطلاع على رأيهم في المناخ العام الذي تجري في ظله الإنتخابات مع التركيز على البيئة القانونية والوضع السياسي الراهن. أما بالنسبة للمرحلة الثانية فهي مشاهدات المراقبة في يوم الانتخاب من خلال الزيارات الميدانية. وقد غطى وفد البعثة الذي توزع على أربعة فرق 52 مركزاً في كل الدوائر الانتخابية التالية، دوائر البقاع الأولى والثانية والثالثة، دوائر الشمال الاولى والثانية والثالثة، دوائر جبل لبنان الأولى والثانية والثالثة والرابعة، ودوائر الجنوب الأولى والثانية والثالثة.

إن تقرير الشبكة يستند الى تقييم المناخ السياسي الذي سبق العملية الانتخابية ورافقها والذي يلعب دوراً رئيسياً في التأثير عليها ويساهم في تغيير مجراها يوم الإنتخاب، والقانون الإنتخابي المعتمد الذي تجري على أساسه الانتخابات، وملاحظات البعثة خلال يوم الإنتخاب. وبالاستناد على ما ذكر، فإن ملاحظات الوفد والتوصيات التي يتضمنها هذا التقرير تنطلق من المعايير الدولية المعتمدة والتي تركز على حرية ونزاهة وشفافية وعدالة التمثيل في الإنتخابات.

أولاً: المناخ السياسي العام

جرت الإنتخابات النيابية في لبنان في خضم مجموعة من أحداث استثنائية مرت بها البلاد من ثورة 17 تشرين إلى أزمة كورنا إلى تفجير مرفأ بيروت الذي صنف كواحد من اسوء الانفجارات غير النووية في العالم، ترافق ذلك مع أكبر انهيار اقتصادي في تاريخه وتضخم مالي غير مسبوق أدى الى انهيار قيمة الليرة اللبنانية وتراجع كبير في سعر صرفها امام العملات الأجنبية وانعكاس ذلك بشكل دراماتيكي على القدرة الشرائية للمواطنين وأثر على كافة نواحي حياتهم اجتماعياً واقتصادياً.

وفي هذه الأجواء المتوترة وعجز الدولة اللبنانية على إدارة العديد من الملفات الداخلية والخارجية، برزت تكهنات عدة تشكك في قدرة وإمكانية حكومة السيد نجيب ميقاتي على اجراء الانتخابات في وسط غياب التمويل والتجهيزات، ترافق تلك المرحلة العديد من الأزمات السياسية التي شملت عدم اتخاذ الحكومة والمجلس النيابي أي إجراءات جدية لمعالجة الازمات الاقتصادية المتلاحقة التي انعكست على مزاج الشارع اللبناني لجهة المشاركة في الانتخابات من عدمها.

ومن ناحية أخرى شهدت الساحة السياسية اعتكاف مكون سياسي فاعل وأساسي وذلك بعيد إعلان رئيس الوزراء الأسبق رئيس تيار المستقبل عن المشاركة في العملية الانتخابية، ترشحاً، الأمر الذي أفرز مقاطعةً من قبل محازبي ومناصري التيار للانتخابات.

في هذا السياق جرت انتخابات العام 2022 وفقا للقانون رقم 44/2017 مع بعض التعديلات عبر قانون رقم 8/2021، والاستمرار باعتماد نفس النظام الانتخابي المتضمن الصوت التفضيلي رغم الكم الهائل من الانتقادات التي تعرض لها (الصوت التفضيلي) في الانتخابات السابقة من قبل معظم الأطراف السياسية والمدنية والحقوقية المعنية بالانتخابات والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وصف الخبراء هذا القانون بالأكثري المقنع، فتوزيع الدوائر راعى مصالح الأطراف السياسية ولم يراع المعايير الدولية التي من شأنها ضمان عدالة التمثيل والمساواة بين الناخبين/ات. حيث أن بعض الدوائر تجمع قضائين في دائرة كبرى واحدة (مثال: دائرة مرجعيون – حاصبيا) وتجمع عدة أقضية في دوائر أخرى وتعتبر دوائر صغرى ضمن الدائرة الكبرى (الشوف وعاليه مثلاً) وبعض المحافظات التي اعتمدت دائرة كبرى (عكار، بعلبك – الهرمل).

من جهة ثانية استمع الوفد الى ملاحظات وتساؤلات كثيرة بشأن حيادية ونزاهة العملية الإنتخابية لاسيما انتخابات غير المقيمين ومن بينها توجيه اتهامات لفريق سياسي بالتدخل بشكل مباشر بإدارة هذه الانتخابات.

أما بالنسبة الى هيئة الإشراف على الإنتخابات، فما زالت محدودة الصلاحيات رغم كافة التوصيات السابقة بحيث لم تتمكن من ممارسة دورها بشكل فعّال. كما أن وضعها القانوني تحت وصاية وزارة الداخلية والبلديات والية تعيينها حد من استقلاليتها بشكل كبير. وقد رافق التمديد لها الكثير من النقاش السياسي حتى وقت قريب من اجراء الانتخابات والعديد من العوائق التي من ضمنها عدم توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة في الوقت المناسب.

وتجدر الإشارة الى أهمية تكافؤ الفرص أمام المرشحين في تحقيق الديمقراطية، وهو ما كان شبه غائباً عن العملية الإنتخابية في لبنان. يعود ذلك الى السقف المرتفع جداً للإنفاق الإنتخابي خصوصاً في الظروف الاقتصادية الحالية في لبنان وتحوله الى الاقتصاد النقدي الكامل مما سمح لأصحاب رؤوس الاموال وكبار المتمولين من المرشحين استغلال هذه الناحية لإنفاق أموالهم على حملاتهم في الدعاية الانتخابية والوصول الى البرامج الإعلامية الأساسية والحصول على تغطيات إعلامية واسعة دون وجود اليات فعالة لمراقبة وضبط الانفاق. في المقابل، عانى المرشحون/ات غير القادرين/ات على تحمل هذه النفقات لتوفير الحد الأدنى من الظهور الإعلامي المتكافئ لهم. وقد بلغت كلفة أسعار الإعلانات الإنتخابية نسباً خيالية مما يضع علامات استفهام حول ممارسات وسائل الإعلام، ودور هيئة الإشراف في ضبط هذه العملية.

لفت انتباه البعثة أيضاً ارتفاع حدة الخطاب الطائفي والمذهبي والتخوين المستخدم من قبل بعض المرشحين واستغلال بعضهم للرموز الدينية والسياسية في الحملات الإنتخابية، والتي يمكن وضعها تحت خانة الضغط على الناخبين/ات والتأثير على خياراتهم الانتخابية، كما توقفت الشبكة عند الضغوطات التي رافقت انسحاب بعض المرشحين في عدد من الدوائر بعد انتهاء المهلة القانونية للانسحابات.

<u>في المشاركة السياسية</u>:

شكل الانهيار المالي وما تلاه من تحولات سياسية، نقطة تحول في مسار تفاعلات ومشاركة الفئات الأكثر تهميشا في المجال العام من نساء وشباب وذي الإعاقة، كونهم طليعة المتفاعلين والمشاركين في الثورة، وعلى الرغم من ذلك الا ان هناك العديد من الملاحظات حول مشاركتهم/ن داخل الانتخابات النيابية اللبنانية 2022 والتي يمكن تحليلها ورصدها على النحو التالي:

- يخضع القانون اللبناني للعديد من المعوّقات التي لا تؤهل الأقل تمكينا سواء من النساء أو الشباب او ذوي الإعاقة للمشاركة في الانتخابات النيابية، وتعود تلك المعوقات الى تركيبة القانون في حد ذاته من ناحية واشكاليات تقسيم الدوائر والصوت التفضيلي من ناحية أخرى. الأمر الذي انعكس على تركيبة اللوائح الانتخابية التي قل فيها تمثيل النساء والشباب وذوي الإعاقة، لا بل خلت العديد من هذه اللوائح من وجود تلك الفئات، وخصوصا لدى اللوائح الحزبية التقليدية.

- بتحليل تمثيل النساء ببعض اللوائح الانتخابية، يمكن ملاحظة الدفع بهن على الرغم من ضعف تمثيلهن في اللوائح كشكل، أكثر منه محاولة جدية لزيادة مشاركة النساء في المجلس النيابي عبر وجود سيدة أو اثنتين على الأكثر في اللائحة، وكان إمكانية فوزهن نتيجة لتعقيدات النظام الانتخابي من ناحية وغياب أي آلية للتمثيل العادل لهن، وبالتالي انتفت نسبة فوزهن

لا بل استحالت، بالإضافة لعدم وجود أي ضمانات قانونية تمنع عمليات التحرش والعنف السياسي بالنساء اثناء العملية الانتخابية وبالإضافة إلى تزايد خطابات الكراهية أثناء العملية الانتخابية.

- خلت أغلب برامج اللوائح الانتخابية من برنامج تضمين حقوق النساء أو تمكين للشباب أو ذوي الإعاقة من برامجهم الانتخابية، مما يعكس كلاسيكية النظر الى العملية الانتخابية من قبل القوى التقليدية دون ادماج نوعي وتقاطعي لمختلف قضايا المجتمع اللبناني.

- على الرغم من طرح بعض المرشحين والمرشحات أجندة خاصة بالحقوق والحريات وتبنى العديد من مرشحي ما يطلق عليهم/ن قوى التغيير العديد من القضايا الخاصة بالنساء وحقوقهن مثل تعديلات قوانين الأحوال الشخصية وإقرار أشكال من التمثيل العادل، بالإضافة لتخفيض سن الاقتراع لـ 18 سنة وهو ما يسمح للعديد من الشباب والشابات المشاركة في العملية الانتخابية سواء على مستوى المجلس النيابي أو البلديات، الا أن أغلب تلك المطالبات توارت اما بسبب حدة الصراع السياسي أو عمليات الاستهداف والتخوين للعديد من المرشحين والمرشحات ممن تبنوا قضايا خاصة بالحقوق والحريات مثل المرشح إبراهيم منيمنة عن دائرة بيروت الثانية و المرشح علي مراد عن دائرة الجنوب الثالثة واللذان على سبيل المثال لا الحصر تعرضا للعديد من الحملات المضادة نتيجة مواقفهم تجاه قضايا الحقوق والحريات حيث تم استغلال المؤسسات الدينية في العملية الانتخابية للتأثير على حظوظ وفرص العديد من المرشحين.

- تعرضت العديد من النساء لأشكال من الاستهداف السياسي أو الجندري نتيجة وجودهن داخل العملية الانتخابية سواء بتهميش دورهن داخل لوائحهن أو غياب النساء عن لوائح بعض القوى السياسية أو ضعف الدعاية الانتخابية والدعم السياسي والتقني لتلك النساء من قبل تياراتهن السياسية أو لوائحهن. فقد رصدت بعثة الشبكة العربية غياب الدعاية الانتخابية للعديد من المرشحات أو قلتها بالمقارنة بالمرشحين من الذكور، ونسبة تواجدهن في الاعلام مقارنة بالذكور. جاء ذلك أيضا واضحا بالنسبة للمرشحين الشباب الا أن استخدام آليات التواصل الاجتماعي على الانترنت وتطورها ووجود شباب من اعمار مختلفة داخل الحملات الانتخابية سواء لقوى التغيير او للمرشحين الشباب أظهرت ردة فعل ومحاولة معالجة لسيطرة المال السياسي والأطر التقليدية من التخويف والترهيب غير المباشر الذي تعرضت له العديد من الحملات مثلما عبرَّت عضوات شابات داخل حملة علي مراد حول احجام العديد عن مقابلة المرشح علنيا أو عدم نزول العديد من المندوبات والمندوب ليوم الاقتراع في حين ان المرشح وحملته عبروا عن تفاعل حول برنامجه من قبل فئات عمرية مختلفة وأغلبها شابة على وسائل التواصل الاجتماعي

- من خلال المشاهدات في يوم الاقتراع كانت مشاركة النساء سواء كناخبات أو مندوبات للوائح أو المرشحين/ات واضحة من قبل جميع التيارات والتقليدية منها، الا أن تناقضاً واضحاً ظهر مع اعتماد الماكينة الانتخابية على النساء والشباب كناخبات وناخبيه ومرشحات –ين الا ان الثقة في وجود تلك الفئات كمرشحات/ين كانت ضعيفة.

- كان هناك ملاحظات واضحة من توجيه الناخبين والناخبات في العديد من الدوائر منها دوائر الجنوب من قبل قوى سياسة محددة واعتمدت العديد من تلك القوى على نساء لتوجيه النساء، كما أثر تدخل المندوبين في عملية الاقتراع وخرق الصمت الانتخابي الى حالة فوضى وعدم تنظيم داخل مراكز الاقتراع، وقد حاول العديد من قوى الامن – من خلال المشاهدات – الى تنظيم العملية الانتخابية الا ان ضعف تواجد النساء من قوى الأمن - والذي يعكس قلة نسبتهن داخل الأجهزة - أدى الى زيادة تعقيدات حفظ الامن وحماية النساء من التحرش السياسي او الضغط عليهن وتوجيههن

- ظهر ضعف الإمكانيات التقنية وقلة التدريب الذي تلقاه رؤساء الأقلام على سير العملية الانتخابية، وكان الاعتماد على وسائل التواصل الحديثة وبعض الفيديوهات والذي برر بسبب جائحة كورونا، الا أن غياب الإجراءات الاحترازية وتنبيه الناخبين والناخبات من ضرورة اتخاذ إجراءات احترازية يمكن أن يكون مؤشر الى تبعات للعملية الانتخابية من تزايد عدد المصابين والمصابات في إطار وضع صحي واقتصادي ضاغط في لبنان وقلة نسبة التطعيمات.

ثانياً: الإطار القانوني

لفت انتباه البعثة اعتراض معظم القوى السياسية التي التقت بها على القانون وتحديداً من قبل الأطراف المشاركة في السلطتين التنفيذية والتشريعية، مما يطرح تساؤلاً حول كيفية إقرار قانون يتعرض لهذا الكم من الملاحظات. فنتيجة لغياب مشاركة كافة الأطراف من أحزاب سياسية ومجتمع مدني وخبراء قانونيين، أدت الصيغة النهائية الى عدم رضى عدد من الأطراف السياسية نتيجة تفرّد بعض الأحزاب الأخرى في صياغته واعتبارهم أن أي تعديل يلغي الاتفاق (Deal Breaker) وصولاً الى حد طرحه على الهيئة العامة في مجلس النواب بمادة وحيدة.

ونتيجة للزيارات الميدانية واللقاءات السياسية والتقييمية والتقنية، سجلت عدة نقاط سلبية في القانون تعتبر إخلالاً بالمعايير الدولية على عدة أصعدة منها:

- عدم اعتماد المعايير الدولية والمعايير الموحدة لتوزيع الدوائر الانتخابية إذ لم تتم مراعاة عدالة التمثيل بين المواطنين/ات والتنوع وفق ما جاء في اتفاق الطائف ولم ترتكز على مبدأ العيش المشترك المذكور في الدستور.
- إفراغ مبدأ النسبية من مضمونه من خلال توزيع الدوائر واعتماد الدوائر الكبرى والصغرى.
- اعتماد صيغة متحركة للحاصل الإنتخابي وغير متكافئة ومرتفعة جداً في بعض الحالات (تصل في بعض الدوائر الى 20% مقابل 7% في دوائر اخرى).
- الإنفاق الإنتخابي المرتفع وخصوصا في ظل أزمة السيولة وتحريك الحسابات المصرفية يتنافى مع مبدأ تكافؤ الفرص (سقف ثابت 750 مليون ليرة وسقف متحرك يبلغ 50 آلاف ليرة على كل ناخب في الدائرة الكبرى، و750مليون ليرة للائحة).
- استخدام خطاب يتضمن الكثير من القدح والذم والخطاب الطائفي الذي يثير النعرات بين اللبنانيين وهو محظور في القانون الإنتخابي (المادة 74 من القانون 2017/44) وفي قانون العقوبات اللبناني في المادة (385).
- توزع الأقلام على عدد محدود من الناخبين/ات من عائلات محددة مع لحظ التوزع حسب الطوائف والذكور والإناث مما يخرق سرية الاقتراع (قانون 2017/44 المادة 95) وبالأخص في عملية الفرز، كما أنه يعزز حالة الفصل الطائفي في بعض الحالات.
- هيئة الإشراف على الانتخابات ووفقا للمادة 11، أصبحت غير دائمة (حيث تنتهي ولايتها بعد 6 أشهر من إتمام الانتخابات)، مما يتعارض مع أحكام المادة 9 من نفس القانون (تنشأ هيئة دائمة تسمى هيئة الإشراف على الانتخابات).
- سن الاقتراع 21 سنة مرتفع جداً مقارنة بما هو عليه الحال العديد الدول التي اتجهت نحو اعتماد سن 18 كسن الاقتراع، يترافق ذلك ارتفاع سن الترشح 25 سنة.

من جهة أخرى سجلت الإيجابيات التي تجلت بالنقاط التالية:

- شكّل انتخاب غير المقيمين (المغتربين) للمرة الثانية في تاريخ لبنان نقطة إيجابية في العملية عبر توسيع المشاركة وإتاحة الفرصة لفئة من المواطنين المتواجدين خارج البلاد.
- تأكيد حق المجتمع المدني المحلي والإقليمي والدولي على مراقبة ومتابعة الانتخابات (المادة 20 من القانون)
- في ظل أجواء سبقت يوم الانتخاب والتشكيك في إمكانية اجرائها، نجتمع اليوم لنؤكد أهمية احترام مبدأ تداول السلطة والمواعيد الدستورية.

ثالثاً: الملاحظات الخاصة بيوم الانتخاب

لا بد من الإشارة في البداية الى التعاون الذي أظهرته الهيئة من خلال توفير الاعتماد للمراقبين الدوليين، وتعاون رؤساء الأقلام والقوى الأمنية المتواجدة في المراكز الانتخابية.

انقسمت البعثة الى أربع فرق لتغطية كافة الدوائر الانتخابية. غطى الفريق الأول دوائر البقاع الأولى والثانية والثالثة، وغطى الفريق الثاني دوائر الشمال الأولى، الثانية، الثالثة، ودائرة جبل لبنان الأولى، الفريق الثالث غطى دائرتي بيروت الأولى والثانية بالإضافة الى دائرتي جبل لبنان الثانية والثالثة، بينما غطى الفريق الرابع دائرة جبل لبنان الرابعة ودوائر الجنوب الأولى، الثانية، والثالثة. ومن خلال زيارة عدد من المراكز الانتخابية تم رصد الأمور التالية:

- التأثير في خيارات الناخبين/ات:

- الصمت الإنتخابي: سجل خرقاً واضحاً لفترة الصمت الإنتخابي من قبل المرشحين والأحزاب والمناصرين ووسائل الاعلام.
- وجود كثيف للإعلانات الانتخابية حول مراكز الاقتراع وتواجد الماكينات الانتخابية داخل عدد من المراكز واستخدام مكبرات الصوت والإعلان حولها.
- لوحظ استخدام وسائل نقل جماعي لناخبي قوائم انتخابية
- استخدام المال الانتخابي لبعض القوائم الانتخابية لضمان التصويت لصالحها، والتي تمثلت بتوزيع كوبونات تعبئة البنزين وتوزيع امول ومساعدات غذائية على الناخبين/ات

- إدارة العملية محلياً وفي المراكز والاقلام:
  - سجلت عدم جهوزية واضحة في المراكز لتوفير مشاركة لائقة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأميين، وهذا خرق للمادة (96) من قانون 2017/44.
  - قيام المندوبين بخرق سرية الاقتراع المادة (95) من قانون الانتخابات اللبنانية والتي قد أشير إليها سابقاً.
  - سجلت خروقات في جهوزية بعض المراكز من حيث التنظيم وسرية الاقتراع وتحديداً في وضعية العازل.
  - أدى تأخير عملية الإقفال في بعض الدوائر الى عدم القدرة على تحديد نسبة المشاركة ولم تصدر وزارة الداخلية النسب الرسمية للمشاركة في الاقتراع ساعة الإقفال بحيث يمكن تحديد الزيادة في الاقتراع بعد الوقت المحدد، كما أدّى التأخير أيضاً الى استمرار عمليات الاقتراع في بعض الأقلام والبدء بعمليات فرز الأقلام الأخرى ضمن المركز الواحد.
  - عدم جاهزية سجل الناخبين لجميع المحدثين أدى الى حرمان بعض الناخبين/ات من التصويت
  - ضعف في اداء موظفي الاقتراع الناتج عن قلة معرفة بالقانون وإجراءات التصويت مما أحدث إرباك في بعض المراكز وتفاوت في السماح لوجود مرافقين/ات في تصويت ذوي الإعاقة وكبار السن وكذلك في استخدام اوراق التصويت مع الباركود او اقتطاعه.
  - لوحظ عدم كفاءة مراكز الاقتراع من حيث المكان باستقبال كافة الناخبين/ات ومن حيث تسهيلات الدخول الخاصة بكبار السن وذوي الإعاقة. كما تم اختيار اماكن الأقلام في الكثير من المراكز في الطوابق العلوية. مما ادى الى صعوبة الوصول اليها.
  - القاعات المخصصة للأقلام الانتخابية لا تتوفر فيها المعايير الدولية من حيث المساحة حيث لوحظ اكتظاظ بأعداد مندوبي/ات القوائم والمرشحين/ات
  - بدء اعلان نتائج بعض الاقلام من قبل الماكينات الانتخابية في حين استمرت عملية الاقتراع في مراكز اخرى وهذا ما قد يؤثر على خيارات الناخبين/ات وأداء الماكينات الانتخابية.

كل هذه الملاحظات التي وثقتها البعثة تشير الى أن هنالك ضعفاً في إدارة العملية الانتخابية بدءاً من التصويت وحتى مرحلة الفرز وكذلك لدى المعنيين من رؤساء/رئيسات الأقلام والمساعدين/ات بما في ذلك مندوبي/ات الأحزاب.

رابعاً: التوصيات

نتيجة للقاءات السياسية والمشاهدات والملاحظات التي سجلتها البعثة خلال الزيارات الميدانية والاطلاع على الأوضاع العامة، توصي البعثة بالتالي:

- ضرورة اعتماد هيئة مستقلة لتنظيم الانتخابات تتوفر لها الموارد والصلاحيات المالية والسياسية والإدارية.
- ضرورة بناء قدرات وتأهيل موظفو الاقتراع بما يسمح بسهولة تطبيق الإجراءات يوم الاقتراع.
- إصلاح البنود السلبية في النظام الانتخابي المعتمد (أهمها الحاصل الإنتخابي المرتفع، الصوت التفضيلي على الدائرة الصغرى، اعتماد الدوائر المتوسطة او الكبرى، توزيع الدوائر والمقاعد بشكل عادل ومتساوٍ أو متقارب، الخ ...).
- إعادة النظر بسقف الإنفاق واعتماد المعايير الدولية للعدالة والنزاهة حول شفافية الحسابات المصرفية للأصول والفروع.
- تنظيم الانتخابات في مراكز كبيرة للاقتراع في مكان السكن لخفض كلفة الانتقال على الناخبين من أماكن سكنهم الى أماكن القيد، تماماً كما حصل أثناء تنظيم اقتراع غير المقيمين. على ان تحترم القانون المعايير الدامجة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
- الالتزام بالاتفاقيات الدولية (مثل اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة في المادتين (2) و (4)) التي صادقت عليها الدولة اللبنانية والتي تحث على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتخاذ الدول الأعضاء التدابير الخاصة من أجل العمل على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في كافة الميادين التي من ضمنها المشاركة السياسية، وإعلان بكين 1995 الذي أوصى بضرورة اعتماد كوتا نسائية مؤقتة لا تقل عن نسبة 30% تضمن للمرأة الوصول الى مواقع السلطة وصنع القرار.

- خفض سن الاقتراع الى 18 سنة وسن الترشح الى 22 سنة.
- الشروع في تأهيل مراكز الاقتراع للأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة وعدم ترك هذه المهمة الى ما قبل يوم الاقتراع.
- دفع هيئة الاشراف على الانتخابات بأن تعتمد بعداً جندرياً وتراعي الفئات الأكثر تهميشاً من حيث التمثيل فيها واجراءاتها لتدير العملية الانتخابية القادمة.
- العمل على زيادة نسب النساء داخل قوى الامن لحماية وجود النساء ومشاركتهن في المجال العام والسياسي

خامساً: الخلاصة

لوحظ من نتائج العملية الانتخابية ان نسبة المشاركة في الاقتراع لم تتغير كثيرا في انتخابات الداخل، بعكس كثافة الاقبال على التسجيل والاقتراع في انتخابات غير المقيمين. فالقانون الإنتخابي الذي طبق هو قانون نسبي شكلاً ولكن أدخلت اليه تشوهات أفرغته من مضمونه، كما أن نسبة الاقتراع والنتائج الأولية قد تكون إشارة واضحة الى خيار سياسي اتخذه المواطنون/ات تعبيراً عن رفضهم/ن للأداء السياسي العام الذي سبق ورافق الانتخابات، مع التأكيد على ضرورة أخذ العبرة منه لتصويب الخيارات في المستقبل من أجل حماية الاستقرار السياسي في بلاد تعاني من أزمات وصعوبات وتحديات كثيرة.

الشبكة العربية لديمقراطية الإنتخابات

بيروت في 12 -7- 2022